

No. 39236

**Australia
and
Egypt**

Agreement between the Government of Australia and the Government of the Arab Republic of Egypt on the promotion and protection of investments (with annexes). Cairo, 3 May 2001

Entry into force: *5 September 2002 by notification, in accordance with article 15*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Australia, 12 March 2003*

**Australie
et
Égypte**

Accord entre le Gouvernement de l'Australie et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte relatif à la promotion et à la protection des investissements (avec annexes). Le Caire, 3 mai 2001

Entrée en vigueur : *5 septembre 2002 par notification, conformément à l'article 15*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Australie, 12 mars 2003*

٩ - يتحمل كل من طرفي النزاع مصروفات الحكم الذي عينه، بينما يتحمل الطرفان بالتساوي المصروفات الخاصة برئيس التحكيم والتكاليف الأخرى المتعلقة بعملية التحكيم. ويجوز أن تقرر محكمة التحكيم تحمل أحد الطرفين بنسبة أكبر من التكاليف.

الملحق (ب)

- ١ - تستكون محكمة التحكيم للمشار إليها في الفقرة ٢ (ج) من المادة ١٣ من ثلاثة لشخاص يتم تعيينهم كما يلي:
(أ) يعين كل طرف في النزاع حكماً واحداً ،
(ب) يقوم الحكام المعينون من قبل أطراف النزاع - وذلك خلال ثلاثين يوماً من تعيين الثاني منهم - بالاتفاق معاً على اختيار حكم يكون رئيساً للمحكمة على أن يكون مواطناً أو مقوماً دائماً لدى دولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين.
- ٢ - تقام إجراءات التحكيم بموجب إخطار كتابي يذكر فيه اسم الدعوى وطبيعة الحل المطلوب واسم الحكم المعين من قبل الطرف المنشئ لهذه الإجراءات.
- ٣ - إذا فشل أحد طرفي النزاع - بعد تسلمه لإخطاراً كتابياً من الطرف الآخر بإقامة إجراءات التحكيم وتعيين الحكم - في تعيين الحكم الخاص به خلال ثلاثين يوماً من توريخ تسلمه الإخطار من الطرف الآخر، أو إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق على رئيس المحكمة خلال ستون يوماً من توريخ تقديم أحد الطرفين الإخطار الكتابي المنشئ للدعوى التصديقية، فله يمكن لكل من طرفي النزاع أن يطلب من أمين عام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار إجراء التعيين اللازم.
- ٤ - في حالة استقالة أي حكم تم تعيينه وفقاً لهذا الملحق، أو إذا أصبح غير قادر على التصرف، يجري تعيين خلفاً له بنفس الطريقة المتبعة في تعيين الحكم الأصلي. ويكون للحكم التالي كل حقوق وواجبات الحكم الأصلي.
- ٥ - تحدد محكمة التحكيم - وفقاً لشروط أي اتفاق بين طرفي النزاع - الإجراءات الخاصة بها بالرجوع إلى القواعد السالفة بمساعدة ١٩٦٥ والخاصة بإجراءات تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى.
- ٦ - تقرر محكمة التحكيم كل الأمور المتعلقة باختصاصها.
- ٧ - يجوز لمحكمة التحكيم ، قبل اتخاذ قرارها، أن تقترح على طرفي النزاع، في أي مرحلة من مراحل الإجراءات التصديقية ، تسوية للنزاع ودياً. وتتوصل محكمة التحكيم لقرارها بأغلبية الأصوات آخذة في الاعتبار شروط هذا الاتفاق وأي اتفاق بين طرفي النزاع كذا القانون المطبق للمعنى لدى للطرف المقام فيه الاستثمار.
- ٨ - يكون القرار نهائياً وملزماً ونافذاً في أراضي كل طرف وفقاً لتقونته.

- ٧ - يجوز لمحكمة التحكيم، قبل ان تتخذ قرارا، ان تقترح على الطرفين في اى مرحلة من الاجراءات التفضيلية حل النزاع وديا. وعلى محكمة التحكيم اتخاذ قرارها بأغلبية الاصوات، أخذة في الاعتبار شروط هذا الاتفاق، والاتفاقات للتولية التي عندما كلا الطرفين، كذا المبادئ العامة المعروفة للقانون الدولي.
- ٨ - على كل طرف ان يتحمل مصروفات الحكم الذى عينه، بينما يتحمل كلا الطرفين بالتساوى التكاليف الخاصة برسئس المحكمة والمصروفات الاخرى المتعلقة بعملية التحكيم. ويجوز ان تقرر محكمة التحكيم تصيل احد الاطراف نسبة كبير من المصروفات.
- ٩ - على محكمة التحكيم عند جلسة استماع عادلة لكلا الطرفين، ولها ان تصدر حكما في حالة تخلف اى طرف. ويصدر اى قرار كتابيا ومذكورا فيه أسسه القانونية. وتقدم لكل طرف نسخة موقعة ومطابقة من القرار.
- ١٠ - يكون القرار نهائيا وملزما لكلا الطرفين.

الملحق (أ)

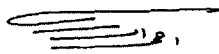
- ١ - تتكون محكمة التحكيم المشار إليها في الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ثلاثة أشخاص يتم تعيينهم كما يلي:
 - (أ) يقوم كل طرف بتعيين حكم واحد ،
 - (ب) يتفق الحكم الذين تم تعيينهم من قبل الطرفين - خلال ٢٠ يوما من تاريخ تعيين الثاني منهم - على اختيار حكم ثالث يكون من مواطني دولة ثالثة أو من المقيمين فيها بصفة دائمة ولها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين،
 - (ج) يوافق كلا الطرفين على اختيار هذا الحكم للتأليف الذي يصبح رئيسا للمحكمة، وذلك خلال ثلاثين يوما من اختياره.
- ٢ - تقام اجراءات التحكيم بناء على لخطار يقدمه للطرف صاحب الدعوى الى الطرف الآخر عن طريق القنوات الدبلوماسية. ويتضمن هذا الاخطار تقريرا ملخصا يوضح اسس القلمة للدعوى وطبيعة الحل المطلوب واسم الحكم الذي عينه الطرف المقيم للدعوى. وفي خلال ستين يوما من تاريخ تسلمه هذا الاخطار، يقوم الطرف المدعى عليه باخطار الطرف صاحب الدعوى باسم الحكم الذي عينه.
- ٣ - اذا لم يتم التعيين المطلوب، او اذا لم تتم الموافقة المطلوبة خلال الوقت المحدد والموضح بالفقرة ١ (ب) والفقرة ١ (ج) والفقرة ٢ من هذا الملحق، يجوز لأي من الطرفين ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية اجراء التعيين للزام. واذا كان نائب الرئيس مولفنا او مقما بصفة دائمة لدى اى من الطرفين، او كان لايسطيع التصرف لأي سبب آخر، يدعى نائب الرئيس لاجراء التعيين. واذا كان نائب الرئيس من مواطني اى من الطرفين او مقما بصفة دائمة لديه او كان لايمك القدره على التصرف، فله يدعى لتعيين العضو الذي يليه في الاقدمية في محكمة العدل الدولية بحيث لا يكون من مواطني احد الاطراف او مقما بصفة دائمة لديه.
- ٤ - في حالة استقالة اى حكم معين طبقا لهذا الملحق، او اذا اصبح غير قادر على التصرف، يتم تعيين حكم بخلقه بنفس الطريقة المنبئة في تعيين الحكم الاصلى، وتكون لهذا الحكم التالى كل حقوق وواجبات الحكم الاصلى.
- ٥ - تسند محكمة التحكيم في ذات الوقت والمكان الذي يحدده رئيس المحكمة. وتقرر محكمة التحكيم بعند مكان وموعد اجتماعها.
- ٦ - على محكمة التحكيم تقرير كل المسائل المتعلقة باختصاصها، كما ان عليها تحديد الاجراءات الخاصة بها بناء على اى اتفاق بين الطرفين.

وشهادا على ذلك فان الموقعين اذناه والمفوضين بذلك قد وقعا هذا الاتفاقى.

حرر فى القاهرة بتاريخ ٣ مايو ٢٠٠٠ من اصلين باللغتين العربية والانجليزية ولكل منهما ذات الحجية.
وفى حلة الاختلاف بين النصين الانجيزى والعربى يحك بالنص الانجيزى.

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

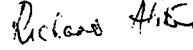


(د. حسد الدرش)

وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولى

عن

حكومة استراليا



(فخامة السيناتور ريتارد الـستون)

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والفنون

(أ) قررت الهيئة القضائية أو الإدارية المختصة، أو أمين عام المركز أو السلطة أو المحكمة المنوط بها للتحكيم أو لجنة المصالحة، وفقاً للحالة، بأنها ليست مختصة بموضوع النزاع ، أو (ب) إذا فشل الطرف الآخر في الالتزام أو الاستجابة لأي حكم قضائي أو قرار أو امر أو أي حكم آخر صادر عن الهيئة المختصة.

٥ - في حالة اتخاذ أي إجراء قضائي بشأن نزاع يتعلق بالاستثمار، لا يجوز أن يدعى طرف في دفاعه أو ادعائه المضاد أو مطلبته أو خلاف ذلك، بأن المستثمر المعنى قد تلقى أو سيتلقى ، بموجب تلمين أو عقد ضمان ، تعويضاً من أي نوع عن كل أو جزء من أية خسائر يدعيها.

المادة (١٤)

تسوية المنازعات بين مستثمري الطرفين

يقوم كل طرف ، وفقاً لقانونه، بالآتي:

- أ - يمنح مستثمري الطرف الآخر الذين قاموا باستثمارات في أراضيهم والائتمالات الذين قاموا بتعيينهم في أنشطة تتصل بالاستثمارات، حرية الوصول إلى الهيئات القضائية أو الإدارية المعنية وذلك من أجل توفير وسائل إقامة الدعاوى والحصول على حقوقهم في منازعاتهم مع مستثمريه،
- ب - السماح لمستثمريه باختيار الوسائل التي يرونها لتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمارات مع مستثمري الطرف الآخر، بما فهم للتحكيم الذي يجري في دولة ثالثة ؛ و
- ج - الاعتراف بأي أحكام أو قرارات تتخذ وتتخذ.

المادة (١٥)

دخول حيز التنفيذ وبمدة السريان والانتهاء

- ١ - يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر لخطار بتمام الاجراءات المستورية الخاصة بدخوله حيز التنفيذ بين البلدين ويظل سارياً لمدة خمسة عشر عاماً ويظل بعدها سارياً المفعول دون تحديد، الا اذا تم اتهلوه وفقاً للفقرة ٢ من هذه المادة.
- ٢ - يجوز لأي من الطرفين ان ينهي هذا الاتفاق في اي وقت بعد تقضاء خمسة عشر عاماً على سريانه وذلك بتقديم لخطار كتابي قبل الانقضاء بعام الى الطرف الآخر .
- ٣ - بالرغم من انتهاء هذا الاتفاق طبقاً للفقرة ٢ من هذه المادة، يظل هذا الاتفاق سارياً لفترة اخرى مدتها خمسة عشر عاماً من تاريخ انتهائه وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمت لاقمتها او حيازتها قبل تاريخ انتهاء هذا الاتفاق.

المادة (١٣)

تسوية المنازعات بين احد الطرفين ومستثمر ينتمي للطرف الآخر

- ١ - في حالة حدوث نزاع بين احد الطرفين ومستثمر الطرف الآخر فيما يتعلق بالاستثمار، يتعين على طرفي النزاع السعي لحل النزاع مبدئيا عن طريق المشاورات والمفاوضات.
- ٢ - اذا لم يتم حل النزاع من خلال المشاورات والمفاوضات يجوز لأحد طرفي النزاع:
 - (أ) السدء في اتخاذ الاجراءات التضامنية امام الهيئات القضائية او الادارية المختصة لدى هذا الطرف، وذلك وفقا لقانون الطرف الذي هو الاستثمار.
 - (ب) اذا كان كلا الطرفين في هذا الوقت طرفا في معاهدة عام ١٩٦٥ لتسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الاخرى ("المعاهدة") بحال النزاع الى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ("المركز") للتوفيق او التحكيم طبقا للمواد ٢٨ او ٣٦ من المعاهدة.
 - (ج) اذا لم يكن كل من الطرفين في ذلك الوقت طرفا في المعاهدة، بحال النزاع الى:
 - محكمة تحكيم تأسس طبقا للملحق (ب) من هذا الاتفاق، او يتفق على امالته لآلة هيئة تحكيم اخرى، او
 - مركز للقاهرة الاقليمي للتحكيم للتجاري الدولي.
 - في حالة عدم وجود اتفاق بين المستثمر واحد الطرفين على اختيار جهة للتحكيم ففقه يؤخذ بالاختيار للمستثمر.
- ٣ - عند لالة النزاع الى المركز طبقا للفقرة ٢ (ب) من هذه المادة فانه:
 - (أ) عندما يستخذ مستثمر احد الطرفين هذا الاجراء ففقه يتعين على الطرف الآخر ان يقبل كتابة عرض النزاع على المركز خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام هذا الطلب من المستثمر،
 - (ب) اذا رأى طرفا النزاع ان السرفيق او التحكيم ليس هو الاجراء المناسب، يكون للمستثمر المتضرر حق الاختيار،
 - (ج) تعامل الشركة المنشأة وفقا للقانون الساري في اراضي احد الطرفين، والتي يملك فيها مستثمرو الطرف الآخر معظم الاسهم قبل حدوث النزاع، كشركة تابعة للطرف الآخر وذلك وفقا للملقة ٢٥ (ب - ٢) من المعاهدة.
- ٤ - متى تم اتخاذ الاجراء المشار اليه في الفقرة ٢ من هذه المادة، لايجب على اى من الطرفين متابعة النزاع من خلال القنوات الدبلوماسية الا اذا:

- ٢ - يسمح بإجراء التحويلات بالعملة الحرة، ومالم يتم الاتفاق بين المستثمر والطرف المعنى على خلاف ذلك، تتم التحويلات بمسعر للصرف المطبق في تاريخ التحويل وفقاً للقانون للطرف الذي لقر الاستثمار.
- ٣ - يجوز لكل طرف أن يحمي حقوق الدائنين أو يضمن استيفاء إجراءات التحكم عن طريق تطبيق القانون بصورة عادلة وغير تمييزية وبنوياً حسنة.

المادة (١٠)

الحلول

- ١ - في حالة ما إذا قام طرف أو وكيل طرف بمدفوعات لمستثمر هذا الطرف وفقاً لضمان أو عقد تأمين أو صورة أخرى للتعويض سبق منحها فيما يتعلق بالاستثمار، فطى الطرف الآخر أن يعترف بتحويل أى حق أو سند ملكية خاص بهذا الاستثمار. وإن حق الحلول أو المطالبة يجب ألا يتجاوز الحق أو المطالبة الأصليين للمستثمر.
- ٢ - في حالة ما إذا قام طرف أو وكيل طرف بمدفوعات لمستثمر من هذا الطرف وحل محله فى الحقوق والمطالبات، فإن على هذا المستثمر عدم التصرف نيابة عن الطرف أو الوكيل الذى قام بالمدفوعات دون تصريح بذلك فيما يخص الحقوق والمطالبات الموجهة للطرف الآخر.

المادة (١١)

التشاور بين الأطراف

يتشاور الطرفان بناء على طلب أى منهما فى الأمور المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق.

المادة (١٢)

تسوية المنازعات بين الأطراف

- ١ - يتم تسوية أى نزاع بين الطرفين فيما يتعلق بهذا الاتفاق عن طريق مشاورات ودية ومفاوضات.
- ٢ - إذا لم يتم تسوية النزاع بهذه الوسائل فى غضون ستة أشهر من تاريخ طلب لحد الطرفين كتابة لإجراء هذه المفاوضات أو المشاورات، يحال الأمر بناء على طلب أى طرف إلى محكمة تحكم تنشأ وفقاً للأحكام الواردة بالملحق (أ) من هذا الاتفاق، أو يتفق على أى محكمة دولية أخرى.

المنبئة للتقييم ، مع الأخذ في الاعتبار رأس المال المستمر وانخفاض القيمة ورأس المال المعتاد من الخارج وقيمة الاستبدال والتغير في معدل الصرف والعوامل الأخرى المتعلقة بذلك.

٣ - يدفع هذا التعويض دون تأخير لأميرته، شاملاً لفقدته على أساس معدل تجاري مقبول من تاريخ اتخاذ الإجراءات وحتى تاريخ الدفع، ويكون قبلًا للتحويل بدون قيود بين أراضي الطرفين. ويكون هذا التعويض قبلًا للدفع إما بالعملة الأصلية للاستثمار أو أي عملة أخرى يطلبها المستثمر، بحيث تكون عملة حرة قبلًا للتحويل.

المادة (٨)

التعويض عن الضرر

في حالة اتخاذ احد الأطراف اية اجراءات متعلقة بالخسائر الخاصة بالاستثمارات المقامة على ارضه بوسطة مواطنين او شركات مملوكة لأي دولة اخرى ، نتيجة لحرب او اي نزاع مسلح او ثورة او حالة طوارئ داخلية او اضطراب منى او اي لحدث اخرى مشابهة، فإن المعاملة للمسنوحة لمستمرى الطرف الأخر بالنسبة لاعادة الملكية، او التأمين ضد الخسائر او التعويض او اية تسوية اخرى يجب الا تقل الفضلية عن تلك التي يمنحها الطرف الاول لمواطني او شركات اى دولة ثالثة.

المادة (٩)

التحويلات

١ - يضمن كل طرف، بناء على طلب مستمر الطرف الأخر، حرية تحويل كل المدفوعات المستحقة لهذا المستمر والمتعلقة بالاستثمار المقام على ارضه دون تأخير لأمير له. وتشمل هذه المدفوعات الآتى:

- (أ) رأس المال الأصلي مضافاً اليه اى رأس مال اضافى مستخدم فى صيغة او التوسع فى الاستثمار،
- (ب) العائدات،
- (ج) المتحصلات عن البيع او البيع الجزئى او تصفية الاستثمار،
- (د) المدفوعات التي تتم بموجب اتفاق قرض او لتغطية الخسائر المشار اليها فى المادة ٨ ، و
- (هـ) اليرادات التي لم يتم صرفها والمكافآت الأخرى للأشخاص القادمين من الخارج بخصوص هذا الاستثمار.

المادة (٥)

دخول وأقامة الأشخاص

- ١ - يسمح كل طرف ، وفقا لتوقيته السارية - من وقت لآخر - والخاصة بالدخول والاقامة للمواطنة لغير المواطنين، للأشخاص الطبيعيين من مستمري الطرف الآخر والأشخاص المعينين في شركات هذا الطرف الآخر بالدخول والبقاء في اراضيه بفرض العمل بأنشطة تتمثل بالاستثمارات.
- ٢ - يسمح كل طرف ، وفقا لتوقيته السارية - من وقت لآخر - لمستمري الطرف الآخر الذين اقلموا استثمارات في اراضي الطرف الآخر بتعيين لشخص فنيين ولداريين اساسيين في اراضيه يتم اختيارهم بصرف النظر عن جنسيتهم.

المادة (٦)

شكالية القوانين

تحقيقا لمزيد من الفهم للقوانين التي تتعلق بالاستثمارات التي اقامها مستمرو الطرف الآخر في اراضيه او تؤثر فيها، يقوم كل طرف باعلان تلك القوانين وجعلها متاحة.

المادة (٧)

نزع الملكية والتأميم

- ١ - لايقوم اى طرف بتأميم او نزع ملكية استثمارات مستمري الطرف الآخر او اتخاذ اجراءات لها اثر يعادل التأميم او نزع الملكية (المشار اليها فيما بعد بـنزع الملكية) مالم تراعى الشروط الآتية:
 - (أ) يكون نزع الملكية لأغراض المنفعة العامة التي تتعلق بالاحتياجات الداخلية لهذا الطرف ويوجب لاجراءات قانونية،
 - (ب) يكون نزع الملكية على اساس غير تمييزية ، و
 - (ج) يكون نزع الملكية مصحوبا بمسداد تعويض فوري وكافى وفعال.
- ٢ - تحسب قيمة التعويض المشار اليه في الفقرة ١ (ج) من هذه المادة على اساس للقيمة السوقية للاستثمار قبل نزع الملكية مباشرة او قبل ان يصبح قرار المصادرة معروفا بصورة علنية. وحينما لايمكن التحقق من هذه القيمة بصورة سريعة، يحدد التعويض طبقا للقواعد العامة والاسس المعادلة

- ٥ - لايطبق هذا الاتفاق على الشركة المنشأة وفقاً لقانون دولة ثالثة طبقاً لما ورد في الفقرة ٢/د/١ من المادة ١ حيث ان بنود اتفاق حماية الاستثمارات مع هذه الدولة تم تطبيقها من قبل فيما يتعلق بنفس الامر.
- ٦ - لايطبق هذا الاتفاق على الشخص الطبيعي الذي يقيم بصفة دائمة دون ان يكون من مواطني احد الطرفين، وذلك في حالة:
(أ) سبق تطبيق بنود اتفاق حماية استثمارات بين الطرفين الأخر والدولة التي يكون الشخص مولدنا فيها فيما يتعلق بنفس الموضوع ،
(ب) اذا كان الشخص من مواطني الطرف الأخر.

المادة (٣)

تشجيع وحماية الاستثمارات

- ١ - يقوم كل طرف في التزمه بتشجيع وحماية استثمارات مستثمرى الطرف الأخر وقبول تلك الاستثمارات طبقاً لقوانينه وسياساته الاستثمارية السارية من وقت لآخر.
- ٢ - يمنع كل طرف معاملة متساوية وعادلة للاستثمارات المقامة في ارضيه.
- ٣ - يضمن كل طرف - وفقاً لقوانينه - حماية وامان الاستثمارات المقامة على ارضه، ولا يعوق ادارة او صيانة او استخدام او حيازة الاستثمارات او التصرف فيها.
- ٤ - لايمنع هذا الاتفاق مستثمرى احد الطرفين من الاستفادة من احكام اى قانون اوسياسة لدى الطرف الأخر والتي تكون لكثير افضلية له من احكام هذا الاتفاق.

المادة (٤)

معاملة للدولة الأولى بالرعاية

- بضمنن كسل طرف دولم تستحق الاستثمارات المقامة على ارضه بمزايا لا تقل عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمرى اى دولة ثالثة، بشرط عدم التزام احد الطرفين بمنح اى معاملة، او افضلية، او ميزة للاستثمارات تتشأ عن:
- أ - اى تعاضد جسركى او اتحاد اقتصادى او منطقة تجارة حرة او اتفاق تكامل اقتصادى اقليمى يكون طرفاً فيه، او
ب - احكام اتفاق منع ازواج ضريبيه مع دولة ثالثة.

- (١) وفقاً لتقانون احد الطرفين، أو
- (٢) وفقاً لتقانون دولة ثلاثة ومملوك أو يدار بواسطة احد الكيانات الواردة في الفقرة ١/د/١ من هذه المادة أو بواسطة شخص طبيعي يكون مواطناً مقيماً بصفة دائمة لدى احد الطرفين، بغض النظر عما اذا كان هذا الكيان يهدف للربح أو يعتبر ملكية خاصة أو غيرها، أو منشأة ذات مسئولية محدودة أو غير محدودة.
- هـ - "المقيم الدائم" هو للشخص الطبيعي الذي تكون لاقامته لدى احد الطرفين غير محددة بفترة معينة بموجب قوانينه.
- و - "عملة حرة قابلة للتحويل" تعني العملة القابلة للتحويل طبقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي أو أي عملة لها استخدام تجارى واسع في اسواق الصرف العالمية.
- ز - "لوائح" احد الطرفين تشمل المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، حيث يمارس احد الطرفين سيادته أو حقوق السيادة أو الحكم وفقاً لتقانون الدولي.
- ٢ - بالنسبة لفقرة ١ (أ) من هذه المادة، يملئ المائد المستمر كاستثمارات، وإى تغيير فى الصورة التى تستثمر بها الاصول ، أو يعاد بها استثمارها، لا يؤثر على صحتها كاستثمارات.
- ٣ - طبقاً لهذا الاتفاق فله يمكن اعتبار الشخص الطبيعي أو الشركة مديراً للشركة أو للاستثمار إذا كان لهذا الشخص أو لهذه الشركة اهتمام جوهري بالشركة أو بالاستثمار. وإى مشكلة تنشأ عن هذا الاتفاق فيما يتعلق بإدارة الشركة أو الاستثمار يجب حلها بصورة ترضى الطرفين.

المادة (٢)

تطبيق الاتفاق

- ١ - ينطبق هذا الاتفاق على كل الاستثمارات سواء التى تمت قبل أو بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
- ٢ - لايسرى هذا الاتفاق على أى نزاع يتعلق باستثمار يكون قد نشأ قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
- ٣ - إذا كانت شركة احد الطرفين يملكها أو يديرها مواطناً أو شركة من أى دولة ثالثة، يمكن للطرفين ان يقررا معاً بالتشاور عدم منح الحقوق والمزايا الخاصة بهذا الاتفاق لمثل هذه الشركة.
- ٤ - لاتعمل الشركة التى تخضع لتقانون احد الاطراف معاملة المستمر الذى ينتمى للطرف الأخر. غير لية استثمارات فى هذه الشركة تخص مستثمرين تابعين لذلك الطرف تتمتع بحماية هذا الاتفاق.

المادة (١)

تعريف

١ - لاغراض هذا الاتفاق:

أ - "الاستثمار" يضى كل نوع من الاصول للمملوكة او التي تدار بواسطة مستثمرى لجد للطرفين والتي يقبلها الطرف الآخر وفقا لقانونه والسياسات الاستثمارية المطبقة من وقت لآخر والتي تشمل:

- (١) الملكية المادية والمعنوية منضمنة الحقوق مثل الرهونات والحجوزات والالتزامات الاخرى.
- (٢) الاسهم والحصص والصكوك والسندات وى شكل آخر من اشكال المشاركة فى شركة.
- (٣) فرض او مطالبات اخرى بأموال او مطالبات بأداء ذى قيمة اقتصادية.
- (٤) حقوق للملكية الفكرية بما فى ذلك الحقوق المتعلقة بحقوق الطبع والنشر، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والاسماء التجارية، والتصميمات الصناعية، والاسرار التجارية وحق للمعرفة والشهرة .
- (٥) حقوق الاستيلاء وى حقوق اخرى خاصة بخد نشاط اقتصادى له قيمة اقتصادية بموجب قانون او تعاهد، شاملة حقوق الاستغلال بالزراعة، والعلل فى الغابات، ومصادر الاسماك، وتنمية الثروة الحيوانية، والبحث عن، واستخراج، او استغلال الموارد الطبيعية والتصنيع، واستخدام وبيع المنتجات.
- (٦) أنشطة مرتبطة بالاستثمارات مثل تنظيم وادارة المنشآت الادارية وحيازة وممارسة وتنظيم حقوق الملكية بما فيها حقوق الملكية الفكرية، وزيادة الاموال وشراء وبيع العملات الاجنبية.

ب - "العائد" وىنى المبلغ المتحصل او الناتج من استثمار، ويتضمن الارباح، والاورادات والتوائد، وعائد رأس المال والاتوات ونفقات للمونة الفنية او الادارة والمدفوعات التي تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وكل دخل قانونى آخر.

ج - "المستثمر" بالنسبة لاجد الطرفين وىنى:

(١) شركة ، او

(٢) شخص طبيعى وهو مواطن او مقيم دائم لدى طرف.

د - "شركة" وتعنى اى مؤسسة او منشأة او شركة او شركة اتحاد او اى كيان معترف به قانونا نشئى او ليس أو أقيم أو تم تنظيمه حسب الاصول المرعية:

اتفاق
بين
حكومة أستراليا
وحكومة جمهورية مصر العربية
بشأن
تشجيع وحماية الاستثمارات

إن حكومة أستراليا وحكومة جمهورية مصر العربية للمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين"

أدركا منهما لأهمية تشجيع تدفق رأس المال لامتلاك الاقتصاد والتنمية، واقتناعا بدورهما في توطيد العلاقات الاقتصادية والتعاون الفنى بينهما، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الذى يقوم به المستثمرون من احد الطرفين فى اراضى الطرف الآخر.

واخذوا بعين الاعتبار وجوب تعزيز علاقات الاستثمار وتقوية علاقات التعاون الاقتصادى وفقا للمبادئ المقبولة دوليا وخاصة بالاحترام المتبادل للسيادة والمسئولة والمنفعة المشتركة وعدم التفرقة والثقة المتبادلة.

واعترفا بأن الاستثمارات التى يقوم بها المستثمرون من احد الطرفين فى اراضى الطرف الآخر يجب ان تتم فى حدود قوانين هذا الطرف الآخر.

وأدركا منهما بأن تحقيق هذه الأهداف يمكن تسهيله عن طريق توضيح المبادئ المتعلقة بحماية الاستثمارات، إضافة الى التواعد التى تجعل تطبيق هذه المبادئ لكثير فاعلية فى اراضى الطرفين.

قد اتفقا على مايلى:

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF AUSTRALIA AND THE
GOVERNMENT OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT ON THE PRO-
MOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of Australia and the Government of the Arab Republic of Egypt ("the Parties")

Recognising the importance of promoting the flow of capital for economic activity and development and aware of its role in expanding economic relations and technical co-operation between them, particularly with respect to investment by investors of one Party in the territory of the other Party;

Considering that investment relations should be promoted and economic co-operation strengthened in accordance with the internationally accepted principles of mutual respect for sovereignty, equality, mutual benefit, non-discrimination and mutual confidence;

Acknowledging that investments of investors of one Party in the territory of the other Party would be made within the framework of the laws of that other Party; and

Recognising that pursuit of these objectives would be facilitated by a clear statement of principles relating to the protection of investments, combined with rules designed to render more effective the application of these principles within the territories of the Parties,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

1. For the purposes of this Agreement:

(a) "investment" means every kind of asset, owned or controlled by investors of one Party and admitted by the other Party subject to its law and investment policies applicable from time to time and includes:

(i) tangible and intangible property, including rights such as mortgages, liens and other pledges,

(ii) shares, stocks, bonds and debentures and any other form of participation in a company,

(iii) a loan or other claim to money or a claim to performance having economic value,

(iv) intellectual property rights, including rights with respect to copyright, patents, trademarks, trade names, industrial designs, trade secrets, know-how and goodwill,

(v) business concessions and any other rights required to conduct economic activity and having economic value conferred by law or under a contract, including rights to engage in agriculture, forestry, fisheries and animal husbandry, to search for, extract or exploit natural resources and to manufacture, use and sell products, and

(vi) activities associated with investments, such as the organisation and operation of business facilities, the acquisition, exercise and disposition of property rights including in-

tellectual property rights, the raising of funds and the purchase and sale of foreign exchange;

(b) "return" means an amount yielded by or derived from an investment, including profits, dividends, interest, capital gains, royalty payments, management or technical assistance fees, payments in connection with intellectual property rights, and all other lawful income;

(c) "investor" of a Party means:

(i) a company; or

(ii) a natural person who is a citizen or permanent resident of a Party;

(d) "company" means any corporation, association, partnership, trust or other legally recognised entity that is duly incorporated, constituted, set up, or otherwise duly organised:

(i) under the law of a Party; or

(ii) under the law of a third country and is owned or controlled by an entity described in paragraph 1(d)(i) of this Article or by a natural person who is a citizen or permanent resident of a Party provisions of any law or policy of the other Party regardless of whether or not the entity is organised for pecuniary gain, privately or otherwise owned, or organised with limited or unlimited liability;

(e) "permanent resident" means a natural person whose residence in a Party is not limited as to time under its law;

(f) "freely convertible currency" means a convertible currency as classified by the International Monetary Fund or any currency that is widely traded in international foreign exchange markets;

(g) "territory" in relation to a Party includes the territorial sea, as well as the exclusive economic zone, or continental shelf where that Party exercises its sovereignty, sovereign rights or jurisdiction in accordance with international law.

2. For the purposes of paragraph 1(a) of this Article, returns that are invested shall be treated as investments and any alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as investments.

3. For the purposes of this Agreement, a natural person or company shall be regarded as controlling a company or an investment if the person or company has a substantial interest in the company or the investment. Any question arising out of this Agreement concerning the control of a company or an investment shall be resolved to the satisfaction of the Parties.

Article 2. Application of Agreement

1. This Agreement shall apply to all investments whether made before or after the entry into force of this Agreement.

2. This Agreement shall not apply to any dispute relating to an investment that arises prior to the entry into force of this Agreement.

3. Where a company of a Party is owned or controlled by a citizen or a company of any third country, the Parties may decide jointly in consultation not to extend the rights and benefits of this Agreement to such company.

4. A company duly organised under the law of a Party shall not be treated as an investor of the other Party, but any investments in that company by investors of that other Party shall be protected by this Agreement.

5. This Agreement shall not apply to a company organised under the law of a third country within the meaning of paragraph 1(d)(ii) of Article 1 where the provisions of an investment protection agreement with that country have already been invoked in respect of the same matter.

6. This Agreement shall not apply to a natural person who is a permanent resident but not a citizen of a Party where:

(a) the provisions of an investment protection agreement between the other Party and the country of which the person is a citizen have already been invoked in respect of the same matter; or

(b) the person is a citizen of the other Party.

Article 3. Promotion and protection of investments

1. Each Party shall encourage and promote investments in its territory by investors of the other Party and shall, in accordance with its laws and investment policies applicable from time to time, admit investments.

2. Each Party shall ensure fair and equitable treatment in its own territory to investments.

3. Each Party shall, subject to its laws, accord within its territory protection and security to investments and shall not impair the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments.

4. This Agreement shall not prevent an investor of one Party from taking advantage of the provisions of any law or policy of the other Party which are more favourable than the provisions of this Agreement, which are more favourable than the provisions of this Agreement.

Article 4. Most favoured nation provision

Each Party shall at all times treat investments in its own territory on a basis no less favourable than that accorded to investments of investors of any third country, provided that a Party shall not be obliged to extend to investments any treatment, preference or privilege resulting from:

(a) any customs union, economic union, free trade area or regional economic integration agreement to which the Party belongs; or

(b) the provisions of a double taxation agreement with a third country.

Article 5. Entry and sojourn of personnel

1. Each Party shall, subject to its laws applicable from time to time relating to the entry and sojourn of non-citizens, permit natural persons who are investors of the other Party and personnel employed by companies of that other Party to enter and remain in its territory for the purpose of engaging in activities connected with investments.

2. Each Party shall, subject to its laws applicable from time to time, permit investors of the other Party who have made investments in the territory of the first Party to employ within its territory key technical and managerial personnel of their choice regardless of citizenship.

Article 6. Transparency of laws

Each Party shall, with a view to promoting the understanding of its laws that pertain to or affect investments in its territory by investors of the other Party, make such laws public and readily accessible.

Article 7. Expropriation and nationalisation

1. Neither Party shall nationalise, expropriate or subject to measures having effect equivalent to nationalisation or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") the investments of investors of the other Party unless the following conditions are complied with:

(a) the expropriation is in the public interest which is related to the internal needs of that Party and under due process of law;

(b) the expropriation is non-discriminatory; and

(c) the expropriation is accompanied by the payment of prompt, adequate and effective compensation.

2. The compensation referred to in paragraph 1(c) of this Article shall be computed on the basis of the market value of the investment immediately before the expropriation or impending expropriation became public knowledge. Where that value cannot be readily ascertained, the compensation shall be determined in accordance with generally recognised principles of valuation and equitable principles taking into account the capital invested, depreciation, capital already repatriated, replacement value, currency exchange rate movements and other relevant factors.

3. The compensation shall be paid without undue delay, shall include interest at a commercially reasonable rate from the date the measures were taken to the date of payment and shall be freely transferable between the territories of the parties. The compensation shall be payable either in the currency in which the investment was originally made or, if requested by the investor, in any other freely convertible currency.

Article 8. Compensation for losses

When a Party adopts any measures relating to losses in respect of investments in its territory by citizens or companies of any other country owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, civil disturbance or other similar events, the treatment accorded to investors of the other Party as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement shall be no less favourable than that which the first Party accords to citizens or companies of any third country.

Article 9. Transfers

1. Each Party shall, when requested by an investor of the other Party permit all funds of that investor related to an investment in its territory to be transferred freely and without unreasonable delay. Such funds include the following:

- (a) the initial capital plus any additional capital used to maintain or expand the investment;
- (b) returns;
- (c) proceeds from the sale or partial sale or liquidation of the investment;
- (d) payments made pursuant to a loan agreement or for the losses referred to in Article 8; and
- (e) unspent earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad in connection with that investment.

2. Transfers shall be permitted in freely convertible currency. Unless otherwise agreed by the investor and the Party concerned, transfers shall be made at the exchange rate applying on the date of transfer in accordance with the law of the Party that admitted the investment.

3. Each Party may protect the rights of creditors, or ensure the satisfaction of judgments in adjudicatory proceedings, through the equitable, non-discriminatory and good faith application of its law.

Article 10. Subrogation

1. If a Party or an agency of a Party makes a payment to an investor of that Party under a guarantee, a contract of insurance or other form of indemnity it has granted in respect of an investment, the other Party shall recognise the transfer of any right or title in respect of such investment. The subrogated right or claim shall not be greater than the original right or claim of the investor.

2. Where a Party or an agency of a Party has made a payment to an investor of that Party and has taken over rights and claims of the investor, that investor shall not, unless authorised to act on behalf of the Party or the agency of the Party making the payment, pursue those rights and claims against the other Party.

Article 11. Consultations between the Parties

The Parties shall consult at the request of either of them on matters concerning the interpretation or application of this Agreement.

Article 12. Settlement of disputes between the Parties

1. The Parties shall endeavour to resolve any dispute between them connected with this Agreement by prompt and friendly consultations and negotiations.

2. If a dispute is not resolved by such means within six months of one Party seeking in writing such negotiations or consultations, it shall be submitted at the request of either Party to an Arbitral Tribunal established in accordance with the provisions of Annex A of this Agreement or, by agreement, to any other international tribunal.

Article 13. Settlement of disputes between a Party and an investor of the other Party

1. In the event of a dispute between a Party and an investor of the other Party relating to an investment, the parties to the dispute shall initially seek to resolve the dispute by consultations and negotiations.

2. If the dispute in question cannot be resolved through consultations and negotiations either party to the dispute may:

(a) in accordance with the law of the Party which admitted the investment, initiate proceedings before that Party's competent judicial or administrative bodies;

(b) if both Parties are at that time party to the 1965 Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States ("the Convention"), refer the dispute to the International Centre for Settlement of Investment Disputes ("the Centre") for conciliation or arbitration pursuant to Articles 28 or 36 of the Convention;

(c) if both Parties are not at that time party to the Convention, refer the dispute to:

(i) an Arbitral Tribunal constituted in accordance with Annex B of this Agreement, or by agreement, to any other arbitral authority; or

(ii) the Cairo Regional Centre for International Commercial Arbitration.

In cases where there is no agreement between the investor and the Party on the choice of the arbitration forum then the investor's preference would prevail.

3. Where a dispute is referred to the Centre pursuant to paragraph 2(b) of this Article:

(a) where that action is taken by an investor of one Party, the other Party shall consent in writing to the submission of the dispute to the Centre within thirty days of receiving such a request from the investor;

(b) if the parties to the dispute cannot agree whether conciliation or arbitration is the more appropriate procedure, the investor affected shall have the right to choose;

(c) a company which is constituted or incorporated under the law in force in the territory of one Party and in which before the dispute arises the majority of the shares are owned

by investors of the other Party shall, in accordance with Article 25(2)(b) of the Convention, be treated for the purposes of the Convention as a company of the other Party.

4. Once an action referred to in paragraph 2 of this Article has been taken, neither Party shall pursue the dispute through diplomatic channels unless:

(a) the relevant judicial or administrative body, the Secretary-General of the Centre, the arbitral authority or tribunal or the conciliation commission, as the case may be, has decided that it has no jurisdiction in relation to the dispute in question; or

(b) the other Party has failed to abide by or comply with any judgment, award, order or other determination made by the body in question.

5. In any proceeding involving a dispute relating to an investment, a Party shall not assert, as a defence, counter-claim, right of set-off or otherwise, that the investor concerned has received or will receive, pursuant to an insurance or guarantee contract, indemnification or other compensation for all or part of any alleged loss.

Article 14. Settlement of disputes between investors of the Parties

Each Party shall in accordance with its law:

(a) provide investors of the other Party who have made investments within its territory and personnel employed by them for activities associated with investments full access to its competent judicial or administrative bodies in order to afford means of asserting claims and enforcing rights in respect of disputes with its own investors;

(b) permit its investors to select means of their choice to settle disputes relating to investments with the investors of the other Party, including arbitration conducted in a third country; and

(c) provide for the recognition and enforcement of any resulting judgments or awards.

Article 15. Entry into force, duration and termination

1. This Agreement shall enter into force thirty days after the date on which the Parties have notified each other that their constitutional requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled. It shall remain in force for a period of fifteen years and thereafter shall remain in force indefinitely, unless terminated in accordance with paragraph 2 of this Article.

2. Either Party may terminate this Agreement at any time after it has been in force for fifteen years by giving one year's written notice to the other Party.

3. Notwithstanding termination of this Agreement pursuant to paragraph 2 of this Article, the Agreement shall continue to be effective for a further period of fifteen years from the date of its termination in respect of investments made or acquired before the date of termination of this Agreement.

In witness whereof the undersigned, being duly authorised, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Cairo on the third day of May 2001, in the English and Arabic languages, both texts being equally authentic. In the case of any inconsistency between the English and Arabic language texts, the English language text shall prevail.

For the Government of Australia:

SENATOR THE HON RICHARD ALSTON

Minister for Communications, Information Technology and the Arts

For the Government of the Arab Republic of Egypt:

DR. AHMED EL-DERSH

Minister of Planning and Minister of State for International Cooperation

ANNEX A

1. The Arbitral Tribunal referred to in paragraph 2 of Article 12 shall consist of three persons appointed as follows:

(a) each Party shall appoint one arbitrator;

(b) the arbitrators appointed by the Parties shall, within thirty days of the appointment of the second of them, by agreement, select a third arbitrator who shall be a citizen or permanent resident of a third country which has diplomatic relations with both Parties;

(c) the Parties shall, within thirty days of the selection of the third arbitrator, approve the selection of that arbitrator who shall act as Chairman of the Tribunal.

2. Arbitration proceedings shall be instituted upon notice being given through diplomatic channels by the Party instituting such proceedings to the other Party. Such notice shall contain a statement setting forth in summary form the grounds of the claim, the nature of the relief sought, and the name of the arbitrator appointed by the Party instituting such proceedings. Within sixty days after the giving of such notice the respondent Party shall notify the Party instituting proceedings of the name of the arbitrator appointed by the respondent Party.

3. If, within the time limits provided for in paragraph 1(b), paragraph 1(c) and paragraph 2 of this Annex, the required appointment has not been made or the required approval has not been given, either Party may request the President of the International Court of Justice to make the necessary appointment. If the President is a citizen or permanent resident of either Party or is otherwise unable to act, the Vice-President shall be invited to make the appointment. If the Vice-President is a citizen or permanent resident of either Party or is unable to act, the Member of the International Court of Justice next in seniority who is not a citizen or permanent resident of either Party shall be invited to make the appointment.

4. In case any arbitrator appointed as provided for in this Annex shall resign or become unable to act, a successor arbitrator shall be appointed in the same manner as prescribed for the appointment of the original arbitrator and the successor shall have all the powers and duties of the original arbitrator.

5. The Arbitral Tribunal shall convene at such time and place as shall be fixed by the Chairman of the Tribunal. Thereafter, the Arbitral Tribunal shall determine where and when it shall sit.

6. The Arbitral Tribunal shall decide all questions relating to its competence and shall, subject to any agreement between the Parties, determine its own procedure.

7. Before the Arbitral Tribunal makes a decision, it may at any stage of the proceedings propose to the Parties that the dispute be settled amicably. The Arbitral Tribunal shall reach its award by majority vote taking into account the provisions of this Agreement, the international agreements both Parties have concluded and the generally recognised principles of international law.

8. Each Party shall bear the costs of its appointed arbitrator. The costs of the Chairman of the Tribunal and other expenses associated with the conduct of the arbitration shall be

borne in equal parts by both Parties. The Arbitral Tribunal may decide, however, that a higher proportion of costs shall be borne by one of the Parties.

9. The Arbitral Tribunal shall afford to the Parties a fair hearing. It may render an award on the default of a Party. Any award shall be rendered in writing and shall state its legal basis. A signed counterpart of the award shall be transmitted to each Party.

10. An award shall be final and binding on the Parties.

ANNEX B

1. The Arbitral Tribunal referred to in paragraph 2(c) of Article 13 shall consist of 3 persons appointed as follows:

(a) each party to the dispute shall appoint one arbitrator;

(b) the arbitrators appointed by the parties to the dispute shall, within thirty days of the appointment of the second of them, by agreement, select an arbitrator as Chairman of the Tribunal who shall be a citizen or permanent resident of a third country which has diplomatic relations with both Parties.

2. Arbitration proceedings shall be instituted by written notice setting forth the grounds of the claim, the nature of the relief sought and the name of the arbitrator appointed by the party instituting such proceedings.

3. If a party to the dispute, receiving notice in writing from the other party of the institution of arbitration proceedings and the appointment of an arbitrator, shall fail to appoint its arbitrator within thirty days of receiving notice from the other party, or if, within sixty days after a party has given notice in writing instituting the arbitration proceedings, agreement has not been reached on a Chairman of the Tribunal, either party to the dispute may request the Secretary-General of the International Centre for Settlement of Investment Disputes to make the necessary appointment.

4. In case any arbitrator appointed as provided in this Annex shall resign or become unable to act, a successor arbitrator shall be appointed in the same manner as prescribed for the appointment of the original arbitrator and the successor shall have all the powers and duties of the original arbitrator.

5. The Arbitral Tribunal shall, subject to the provisions of any agreement between the parties to the dispute, determine its procedure by reference to the rules of procedure contained in the 1965 Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States.

6. The Arbitral Tribunal shall decide all questions relating to its competence.

7. Before the Arbitral Tribunal makes a decision it may at any stage of the proceedings propose to the parties that the dispute be settled amicably. The Arbitral Tribunal shall reach its award by majority vote taking into account the provisions of this Agreement, any agreement between the parties to the dispute and the relevant domestic law of the Party that admitted the investment.

8. An award shall be final and binding and shall be enforced in the territory of each Party in accordance with its law.

9. Each party to the dispute shall bear the costs of its appointed arbitrator. The costs of the Chairman of the Tribunal and other expenses associated with the conduct of the arbitration shall be borne equally by the parties. The Arbitral Tribunal may, however, decide that a higher proportion of the costs shall be borne by one of the parties.

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE L'AUSTRALIE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de l'Australie et le Gouvernement de la République arabe d'Égypte (ci-après dénommés " les Parties ")

Reconnaissant qu'il importe d'encourager les flux de capitaux aux fins de l'activité économique et du développement et conscients que ces flux contribuent à l'essor des relations économiques et au renforcement de la coopération technique entre eux, notamment en ce qui concerne les investissements effectués par les investisseurs de l'une d'entre elles sur le territoire de l'autre Partie;

Considérant que les relations en matière d'investissement doivent être encouragées et que la coopération économique doit être renforcée conformément aux principes internationalement reconnus du respect de la souveraineté, de l'égalité, de l'avantage réciproque, de la non-discrimination et de la confiance mutuelle;

Reconnaissant que les investissements effectués par les investisseurs de l'une des Parties sur le territoire de l'autre Partie devront se faire conformément à la législation de cette autre Partie; et

Conscients que la poursuite de ces objectifs serait facilitée si l'on adoptait une déclaration énonçant sans ambiguïté les principes relatifs à la protection des investissements, qui seraient associés à des règles visant à rendre plus efficace l'application de ces principes sur le territoire des Parties,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

1. Aux fins du présent Accord :

a) Le terme " investissement " s'entend de tous types d'avoirs, détenus ou contrôlés par des investisseurs d'une Partie et admis par l'autre Partie sous réserve de sa législation et de ses politiques d'investissement applicables en tant que de besoin; il comprend :

i) Les biens meubles et immeubles, y compris les droits tels qu'hypothèques, nantissements et autres gages;

ii) Les actions, parts sociales, bons et obligations de sociétés ou toute autre forme de participation dans une société;

iii) Les prêts ou autres créances pécuniaires ou tout autre droit à prestation ayant une valeur économique;

iv) Les droits de propriété intellectuelle, y compris les droits de reproduction ou d'auteur, brevets, marques commerciales, noms commerciaux, procédés techniques, secrets industriels et commerciaux, savoir-faire et clientèle;

v) Des concessions commerciales et tous les autres droits nécessaires pour entreprendre une activité économique ayant une valeur économique, conférés par la loi ou au titre d'un contrat, y compris le droit de se livrer à des activités agricoles, forestières, halieutiques et à l'élevage, et les concessions relatives à prospection, l'exploitation ou la mise en valeur des ressources naturelles, et la fabrication, l'utilisation et la vente des produits; et

vi) Des activités liées aux investissements telles que l'organisation et l'exploitation d'installations industrielles et commerciales, l'acquisition, l'exercice et l'aliénation de droits de propriété, y compris les droits de propriété intellectuelle, les collectes de fonds et l'achat et la vente de devises étrangères;

b) Le terme " revenu " s'entend des revenus monétaires tirés d'un investissement ou qui résultent d'un investissement, tels que bénéfices, dividendes, intérêts, plus-values, redevances, rémunérations pour gestion ou assistance technique, paiements liés à des droits de propriété intellectuelle, et toutes autres formes de revenu légal;

c) Le terme " investisseur " désigne :

i) Une société; ou

ii) Une personne physique qui est citoyen ou résident permanent d'une Partie;

d) Le terme " société " s'entend d'une entreprise, association, société de personnes, société fiduciaire ou autre entité juridiquement reconnue, qui est dûment enregistrée ou constituée en société, établie ou autrement fondée dans les règles :

i) Conformément à la législation d'une Partie; ou

ii) Conformément à la législation d'un pays tiers et qui est détenue ou contrôlée par une entité visée au sous-alinéa i) de l'alinéa d) du paragraphe 1 ci-dessus, ou par une personne physique qui est citoyen ou résident permanent d'une Partie;

indépendamment du fait que l'entité en question soit organisée ou non en vue d'activités lucratives, qu'elle soit ou non détenue par des particuliers, ou qu'elle soit organisée en société à responsabilité limitée ou illimitée;

e) L'expression " résident permanent " s'applique à une personne physique dont la résidence dans une Partie n'est pas limitée dans le temps aux termes de la législation de cette Partie;

f) L'expression " devise librement convertible " s'entend de toute monnaie convertible telle que l'a défini le Fonds monétaire international et de toute monnaie largement échangée sur des marchés internationaux des changes;

g) Le terme " territoire " comprend dans le cas d'une Partie la mer territoriale ainsi que la zone économique exclusive et le plateau continental sur lesquels cette Partie exerce sa souveraineté, ses droits souverains et sa juridiction conformément au droit international.

2. Aux fins de l'alinéa a) du paragraphe 1 du présent article, les revenus qui sont investis sont considérés comme des investissements et toute modification de forme sous laquelle les avoirs sont investis ou réinvestis n'affecte en rien leur caractère d'investissement.

3. Aux fins du présent Accord, une personne physique ou une société sont considérées comme contrôlant une société ou un investissement si ladite personne physique ou ladite société possèdent un intérêt important dans la société ou l'investissement. Toute question

s'élevant à propos du présent Accord au sujet du contrôle d'une société ou d'un investissement est résolue à la satisfaction des Parties.

Article 2. Application de l'Accord

1. Le présent Accord s'applique à tous les investissements effectués avant ou après son entrée en vigueur.

2. Le présent Accord ne s'applique à aucun différend s'élevant au sujet d'un investissement effectué avant son entrée en vigueur.

3. Lorsqu'une société d'une Partie est détenue ou contrôlée par un citoyen ou une société d'un pays tiers quelconque, les Parties peuvent décider conjointement, après consultation, de ne pas accorder les droits et avantages du présent Accord à ladite société.

4. Une société dûment constituée conformément à la législation d'une Partie n'est pas assimilée à un investisseur de l'autre Partie mais tous investissements effectués dans cette société par des investisseurs de cette autre Partie bénéficient de la protection du présent Accord.

5. Le présent Accord ne s'applique pas à une société constituée conformément à la législation d'un pays tiers au sens du sous-alinéa ii) de l'alinéa d) du paragraphe 1 de l'article premier si les dispositions d'un accord de protection des investissements conclu avec ce pays ont déjà été invoquées aux mêmes fins.

6. Le présent Accord ne s'applique pas à une personne physique qui a la qualité de résident permanent mais n'est pas citoyen d'une Partie si :

a) Les dispositions de l'Accord de protection des investissements entre l'autre Partie et le pays dont la personne a la citoyenneté ont déjà été invoquées aux mêmes fins; et

b) La personne en question possède la citoyenneté de l'autre Partie.

Article 3. Promotion et protection des investissements

1. Chaque Partie encourage et favorise les investissements effectués sur son territoire par les investisseurs de l'autre Partie. Elle accueille lesdits investissements conformément à sa législation et ses politiques d'investissement applicables en tant que de besoin.

2. Chaque Partie assure un traitement juste et équitable aux investissements effectués sur son territoire.

3. Sous réserve de sa législation, chaque Partie assure la protection et la sécurité des investissements effectués sur son territoire et n'entrave pas la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la cession de ces investissements.

4. Le présent Accord n'interdit pas à un investisseur d'une Partie de bénéficier des dispositions de la législation ou d'une politique de l'autre Partie, qui sont plus favorables que celles prévues dans l'Accord.

Article 4. Clauses de la nation la plus favorisée

Chacune des Parties accorde à tout moment aux investissements effectués sur son territoire un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements effectués par les investisseurs de tout pays tiers, étant entendu qu'il n'est pas exigé d'une Partie qu'elle accorde audits investissements un traitement, une préférence ou un privilège résultant :

a) D'une union douanière, d'une union économique, d'une zone de libre-échange ou d'un accord d'intégration économique régional auxquels elle serait Partie; ou

b) Des dispositions d'un accord conclu avec un pays tiers en vue d'éviter la double imposition.

Article 5. Entrée et séjour du personnel

1. Sous réserve de sa législation applicable en tant que de besoin à l'entrée et au séjour de ressortissants étrangers, chacune des Parties autorise les personnes physiques qui sont des investisseurs de l'autre Partie et les membres du personnel employés par les sociétés de cette autre Partie à entrer et à résider sur son territoire aux fins d'activités liées à des investissements.

2. Sous réserve de sa législation alors en vigueur, chacune des Parties autorise les investisseurs de l'autre Partie qui ont effectué des investissements sur son territoire à employer, sur ce territoire, les principaux personnels de gestion et techniques de leur choix indépendamment de leur citoyenneté.

Article 6. Transparence des lois

Afin de faciliter la compréhension des lois relatives aux investissements effectués sur son territoire ou influant sur ces investissements, chacune des Parties contractantes assure la publicité et la consultabilité de ces lois.

Article 7. Expropriation et nationalisation

1. Aucune des Parties ne prend, à l'encontre des investissements effectués par les investisseurs de l'autre Partie, de mesures d'expropriation, de nationalisation ou toute autre mesure d'effet équivalent à la nationalisation ou à l'expropriation (mesures ci-après dénommées " mesures d'expropriation ") étant entendu :

a) Que les mesures d'expropriation doivent être prises dans l'intérêt public en fonction des nécessités intérieures de la Partie qui les prend, et dans le respect de la légalité;

b) Que les mesures ne sont pas discriminatoire; et

c) Que les mesures sont assorties d'une indemnisation rapide, appropriée et effective.

2. L'indemnité visée à l'alinéa c) du paragraphe 1 ci-dessus est basée sur la valeur marchande qu'avaient les investissements immédiatement avant que la mesure d'expropriation prise ou en instance de l'être ne soit rendue publique. Lorsque cette valeur ne peut être établie facilement, l'indemnité peut être déterminée conformément aux principes générale-

ment reconnus d'évaluation et aux principes de l'équité, compte tenu du capital investi, de son amortissement, des capitaux déjà rapatriés, de la valeur de remplacement des biens, des mouvements des taux de change et d'autres facteurs pertinents.

3. L'indemnité est versée sans retard, y compris les intérêts calculés à un taux commercialement raisonnable à compter de la date de la prise des mesures et jusqu'à la date de son versement, et elle est librement transférable entre les territoires des Parties. Elle est versée soit dans la monnaie de l'investissement initial soit, si l'investisseur le demande, dans n'importe quelle autre monnaie librement convertible.

Article 8. Indemnisation pour pertes

Si l'une des Parties adopte des mesures touchant les pertes subies par des investissements effectués sur son territoire par des citoyens ou des sociétés de tout autre pays du fait d'une guerre ou autre conflit armé, d'une révolution, d'un état d'urgence nationale, de troubles civils ou autres événements du même ordre, le traitement qu'elle accorde aux investisseurs de l'autre Partie en matière de restitution, d'indemnisation, de réparation ou autre mode de règlement, est non moins favorable que celui qu'elle accorde aux citoyens ou aux sociétés de tout pays tiers.

Article 9. Transferts

1. Lorsque l'investisseur d'une Partie en fait la demande, l'autre Partie autorise tous les fonds de cet investisseur liés à l'investissement effectué sur son territoire, à être transférés librement et sans retard déraisonnable. Les fonds comprennent :

- a) Le capital initial auquel s'ajoutent les fonds supplémentaires relatifs au maintien ou à l'expansion de l'investissement;
- b) Les revenus des investissements;
- c) Le produit de la liquidation totale ou partielle de l'investissement;
- d) Les paiements effectués conformément à un accord de prêt ou en titre des pertes visées à l'article 8; et
- e) Les recettes non utilisées et autres rémunérations du personnel engagé de l'étranger dans le cadre de l'investissement.

2. Les transferts sont effectués en devises librement convertibles. À moins que les investisseurs et la Partie concernée n'en conviennent autrement, ils sont effectués au taux de change en vigueur à la date du transfert conformément à la législation de la Partie qui a admis l'investissement.

3. Chaque Partie est libre de protéger les droits des créiteurs ou de veiller à ce que le jugement rendu par une instance juridictionnelle soit exécuté et, ce, dans le cadre d'une application équitable, non discriminatoire et loyale de sa législation.

Article 10. Subrogation

1. Si l'une des Parties ou l'organisme désigné par elle verse à ses propres investisseurs un certain montant au titre d'une garantie, d'un contrat d'assurance ou autre forme d'indemnisation accordée par elle ou lui au titre d'un investissement, l'autre Partie reconnaît le transfert de tout droit ou titre touchant cet investissement. Le droit ou la créance subrogés ne sont pas plus importants que le droit ou la créance initiaux de l'investisseur.

2. Si l'une des Parties ou un organisme qu'elle aura désigné a effectué un paiement à son investisseur et en a acquis les droits et les créances, cet investisseur ne doit pas faire valoir lesdits droits ou créances contre l'autre Partie sauf s'il n'est habilité à agir au nom de cette Partie ou d'un organisme de celle-ci.

Article 11. Consultations entre les Parties

À la demande de l'une ou l'autre d'entre elles, les Parties se consultent au sujet de l'interprétation ou de l'application du présent Accord.

Article 12. Règlement des différends entre les Parties

1. Tout différend s'élevant entre les Parties au sujet du présent Accord doit, si possible, être réglé à l'amiable par voie de consultations et de négociations.

2. Si le différend ne peut être réglé de cette manière dans les six mois qui suivent la réception de la demande par écrit de telles négociations ou consultations émanant d'une Partie, il est soumis, à la demande d'une Partie, à un tribunal d'arbitrage constitué conformément aux dispositions de l'annexe A au présent Accord, ou, si les Parties en conviennent, à tout autre tribunal international.

Article 13. Règlement des différends entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie

1. Lorsqu'un différend s'élève entre une Partie et un investisseur de l'autre Partie concernant un investissement, les Parties au différend s'efforcent dans un premier temps de résoudre ledit différend par voie de consultations et de négociations.

2. Si le différend ne peut être réglé de cette manière, l'une ou l'autre Partie au différend peut :

a) Conformément à la législation de la Partie qui a accueilli l'investissement, intenter une action auprès des organes judiciaires ou administratifs compétents de ladite Partie;

b) Si, à cette époque, les Parties sont toutes deux Parties à la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États de 1965 (" la Convention "), soumettre le différend au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (" le Centre ") pour conciliation ou arbitrage conformément aux articles 28 ou 36 de la Convention;

c) Si, à cette époque, les deux Parties ne sont pas parties à la Convention, soumettre le différend :

i) À un tribunal d'arbitrage constitué conformément à l'annexe B au présent Accord ou, si les Parties en conviennent à toute autre autorité arbitrale; ou

ii) Au Centre régional du Caire pour l'arbitrage commercial international.

Si l'investisseur et la Partie ne peuvent s'entendre sur le choix de l'instance d'arbitrage, c'est le choix de l'investisseur qui l'emporte.

3. Lorsque, conformément à l'alinéa b) du paragraphe 2 du présent article, un différend est soumis au Centre :

a) Si cette mesure est prise par un investisseur d'une Partie, l'autre Partie donne par écrit son consentement à ce que le différend soit soumis au Centre dans les trente jours qui suivent la réception de ladite requête présentée par l'investisseur;

b) Si les Parties au différend ne peuvent décider si la procédure de conciliation ou la procédure d'arbitrage est la plus appropriée, l'investisseur en question est habilité à décider;

c) Une société constituée conformément à la législation en vigueur sur le territoire d'une Partie et dans laquelle, avant que le différend ne surgisse, les parts de société étaient en majorité détenues par les investisseurs de l'autre Partie, est considéré, conformément à l'alinéa b) du paragraphe 2 de l'article 25 de la Convention, comme une société de l'autre Partie.

4. Une fois que l'action visée au paragraphe 2 du présent article est engagée, les Parties s'abstiennent de traiter, par la voie diplomatique, le différend en question, sauf :

a) Si l'organe judiciaire ou administratif compétent, le Secrétaire général du Centre, l'autorité d'arbitrage ou le tribunal d'arbitrage, ou encore le tribunal ou la commission de conciliation, selon le cas, a décidé qu'il n'a pas compétence pour régler le différend; ou

b) Si l'autre Partie contractante a manqué à se conformer à un jugement, une sentence, une ordonnance ou toute autre décision de l'organisme en question, ou ne les a pas exécutés.

5. Dans toute procédure concernant un différend lié à un investissement, une Partie s'abstient de faire valoir, à titre de défense, de demande conventionnelle, de droit de compensation ou autre, que l'investisseur concerné a reçu ou recevra en vertu d'un contrat d'assurance ou de garantie, une indemnité ou autre compensation correspondant à tout ou partie à la perte invoquée.

Article 14. Règlement de différends entre investisseurs des Parties

Conformément à sa législation, chaque Partie;

a) Accorde aux investisseurs de l'autre Partie qui ont effectué les investissements sur son territoire et au personnel qu'ils emploient aux fins des activités associées aux investissements, plein accès à ces organes judiciaires ou administratifs compétents de manière que lesdits investisseurs et personnel disposent des moyens de faire valoir leurs prétentions et de respecter leurs droits en ce qui concerne les différends avec ses propres investisseurs;

b) Autorise ses investisseurs à décider des moyens de leur choix pour régler les différends liés aux investissements avec des investisseurs de l'autre Partie, y compris une procédure d'arbitrage engagée dans un pays tiers; et

e) Assure la reconnaissance et l'exécution de tout jugement ou de toute sentence rendus.

Article 15. Entrée en vigueur, durée et dénonciation

1. Le présent Accord entre en vigueur trente jours après la date à laquelle les Parties se sont notifiées mutuellement l'accomplissement de leurs formalités constitutionnelles nécessaires à l'entrée en vigueur. L'Accord demeurera en vigueur pendant quinze ans, puis par la suite, pour un temps indéfini, à moins d'être dénoncé conformément au paragraphe 2 du présent article.

2. Chacune des Parties peut, moyennant un préavis écrit d'un an donné à l'autre partie, dénoncer le présent Accord à la fin des quinze premières années ou à n'importe quel moment par la suite.

3. Nonobstant toute dénonciation du présent Accord signifiée conformément au paragraphe 2 du présent article, l'Accord continuera de produire ses effets durant encore quinze ans à compter de la date de son expiration pour ce qui concerne les investissements effectués ou acquis à cette date.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Accord.

Fait, en double exemplaire, au Caire le 3 mai 2001, en langues anglaise et arabe, les deux textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de l'Australie :

LE MINISTRE DES COMMUNICATIONS, DE L'INFORMATION, DE LA TECHNOLOGIE ET DES
ARTS
Le Sénateur Richard Alston

Pour le Gouvernement de la République arabe d'Égypte,

LE MINISTRE DE LA PLANIFICATION ET MINISTRE D'ÉTAT À LA COOPÉRATION INTERNA-
TIONALE
Ahmed El-Dersh

ANNEXE A

1. Le tribunal d'arbitrage visé au paragraphe 2 de l'article 12 est composé de trois arbitres désignés comme suit :

a) Chaque Partie désigne un arbitre;

b) Dans les trente jours qui suivent la désignation du deuxième arbitre, les arbitres nommés par les Parties se mettent d'accord sur le choix d'un troisième arbitre, qui est citoyen ou résident permanent d'un État tiers entretenant des relations diplomatiques avec les deux Parties;

c) Les Parties approuvent le choix dudit troisième arbitre, qui fera fonction de Président du tribunal, dans les trente jours qui suivent sa désignation.

2. Les procédures d'arbitrage sont ouvertes à la suite d'une notification communiquée par la voie diplomatique par la Partie qui engage lesdites procédures à l'autre Partie. Ladite notification comporte un exposé succinct des motifs de la revendication, de la nature de la compensation recherchée et le nom de l'arbitre désigné par la Partie qui engage les procédures. Dans un délai de soixante jours suivant la communication de la notification, la Partie notifiée informe la Partie qui a engagé les procédures du nom de l'arbitre qu'elle aura désigné.

3. Si, dans les délais prévus aux alinéas b) et c) du paragraphe 1 et au paragraphe 2 de la présente annexe, les désignations nécessaires n'ont pas été faites ou si l'approbation nécessaire n'a pas été accordée, chacune des Parties peut demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder à la désignation nécessaire. Si le Président de la Cour internationale de Justice est un citoyen ou un résident permanent de l'une ou l'autre Partie, la désignation est faite par le Vice-Président, et si lui-même est également citoyen ou résident permanent de l'une ou l'autre Partie ou ne peut se charger de ladite fonction, la désignation est faite par le juge le plus ancien de la Cour internationale de Justice, qui n'est citoyen ou résident permanent d'aucune des Parties.

4. Si l'un des arbitres prévus dans la présente annexe démissionne ou se trouve autrement empêché d'agir, un successeur est désigné de la manière prescrite pour la désignation du premier arbitre et le successeur dispose de tous les pouvoirs et de tous les devoirs de ce premier arbitre.

5. Le Tribunal d'arbitrage se réunit au lieu et à la date fixés par le Président du Tribunal. Par la suite, ledit Tribunal détermine la date de ses réunions.

6. Le Tribunal d'arbitrage se prononce sur toutes les questions relevant de sa compétence et, sous réserve d'un accord entre les Parties, établit son règlement intérieur.

7. Avant de rendre sa décision, le Tribunal d'arbitrage peut à tout stade de la procédure proposer aux Parties de régler le différend à l'amiable. Le Tribunal d'arbitrage statue à la majorité des voix, en tenant compte des dispositions du présent Accord, des accords internationaux auxquels les deux Parties ont souscrits et des principes généralement admis du droit international.

8. Chaque Partie prend à sa charge les frais de l'arbitre qu'elle a désigné. Les frais relatifs au Président et les autres frais associés à la procédure d'arbitrage sont partagés à égalité

entre les Parties contractantes. Le Tribunal d'arbitrage peut toutefois décider qu'une proportion plus élevée des frais sera à la charge de l'une des Parties.

9. Le Tribunal d'arbitrage ménage aux Parties d'une audience impartiale. Il peut rendre une sentence par contumace de l'une des Parties. Toute décision est prise par écrit et fait état de sa base juridique. Un double signé de la sentence est communiqué à chaque Partie.

10. Les décisions du Tribunal sont définitives et ont force obligatoire pour les Parties.

ANNEXE B

1. Le Tribunal d'arbitrage visé à l'alinéa c) du paragraphe 2 de l'article 13 est composé de trois personnes désignées comme suit :

a) Chaque Partie désigne un arbitre;

b) Dans les trente jours qui suivent la désignation du deuxième arbitre, les arbitres nommés par les Parties se mettent d'accord sur le choix d'un arbitre qui fera fonction de Président du Tribunal. Le troisième arbitre est citoyen ou résident permanent d'un État tiers entretenant des relations diplomatiques avec les deux Parties.

2. Les procédures d'arbitrage sont ouvertes à la suite d'une notification écrite comportant un exposé des motifs de la revendication, de la nature de la compensation recherchée et du nom de l'arbitre désigné par la Partie qui engage les procédures.

3. Si une Partie au différend, ayant reçu la notification écrite de l'autre Partie l'informant de l'ouverture d'une procédure d'arbitrage et de la désignation d'un arbitre, manque à désigner son arbitre dans les trente jours qui suivent la réception de ladite notification, ou si, dans les soixante jours suivant la notification écrite de l'ouverture de la procédure d'arbitrage, les Parties ne se sont pas mises d'accord sur le choix du Président du Tribunal, l'une ou l'autre peut demander au Secrétaire général du Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements à la désignation nécessaire.

4. Si l'un des arbitres prévus dans la présente annexe démissionne ou se trouve autrement empêché d'agir, un successeur est désigné de la manière prescrite pour la désignation du premier arbitre et le successeur dispose de tous les pouvoirs et de tous les devoirs du premier arbitre.

5. Sous réserve des dispositions de tout accord conclu entre les Parties au différend, le Tribunal d'arbitrage établit son règlement intérieur en se rapportant au règlement intérieur qui figure dans la Convention de 1965 pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États.

6. Le Tribunal d'arbitrage se prononce sur toutes les questions relevant de sa compétence.

7. Avant de rendre sa décision, le Tribunal d'arbitrage peut à tout stade de la procédure proposer aux Parties de régler le différend à l'amiable. Le Tribunal d'arbitrage statue à la majorité des voix, en tenant compte des dispositions du présent Accord, des accords internationaux auxquels les deux Parties au différend ont souscrits et de la législation applicable de la Partie qui a admis l'investissement.

8. Les décisions du Tribunal sont définitives et ont force obligatoire pour les Parties, elles sont exécutées sur le territoire de chaque Partie conformément à la législation de celle-ci.

9. Chaque Partie prend à sa charge les frais de l'arbitre qu'elle a désigné. Les frais du Président du Tribunal et les autres frais associés à la procédure d'arbitrage sont partagés à égalité entre les Parties, le Tribunal pouvant toutefois décider qu'une proportion plus élevée des frais sera à la charge de l'une des Parties.

